الثورة الجمعة 20 ذو الحجة 1431 هـ الموافق 26 نوفمبر 2010م العدد (16816)

نقيب المهندسين بصنعاء لـ« الثورة »:

نعمل مع وزارة الأشغال على تصنيف المقاولين والمكاتب الاستشارية والمهندسين وإصدار قائمة سوداء بالمخالفين

لأن ٨٥ بالمئة من النهوض بالتنمية الشاملة يقع على عاتق القطاع الهندسي بمختلف مجالاته، أصبح من الضروري إيلاء هذا القطاع أهمية خاصة كما ذكر أ.د.م. حسان ثابت عبدالمغني - نقيب المهندسين اليمنيين - صنعاء- عميد كلية الهندسة جامعة صنعاء في حديث خاص لصحيفة "الثورة".

وأضاف أن نقابتهم مع وزارة الأشغال العامة والطرق تعمل على استصدار قانون يسمى قانون مزاولة المهنة سيخول للنقابة الحق في الرقابة والإشراف على كل قطاع المقاولات والمكاتب الاستشارية الهندسية..الخ.

واشتكى د. حسان من النظرة الدونية للكادر الهندسي المحلي وتفضيل الأجنبي قائلاً: للأسف لدينا عقدة مغروسة ومتأصلة اسمها الأجنبي

أيضاً قضايا وأمور أخرى غير ما سبق ذات صلة بالقطاع الهندسي اليمني تم مناقشتها مع د. حسان ضمن هذا الحوار.. فإلى التفاصيل:

حاوره/
نبيل علي الشرعبي

> صدور قانون لتنظيم مزاولة المهنة سيضمن الارتقاء بالعمل الهندسي
>
> نولي التدريب وإعادة التأهيل أهمية كبرى في برنامجنا الطموح وللأسف ما زلنا نعاني من عقدة الأجنبي وتدني الاهتمام بثقافة البحث العلمي

حالياً يختلف

●في النصف الأول من عامنا الجاري تم انتخابك يا د. حسان نقيباً لنقابة المهندسين اليمنيين - صنعاء وجاء ذلك بعد عملية ركود عاشتها نقابتكم لفترة ويتردد أن سبب الركود الحزبية الضيقة وأن الحال لن يختلف حالياً.. ما رأيكم؟.

- بداية لا أحد يستطيع أن ينكر أن نقابة المهندسين اليمنيين ظلت مشلولة طيلة ١٧ عاماً جراء التنازع الحزبي الضيق وأمور أخرى مثل شحة الدعم وانعدام التشريعات الهندسية لكن مطلع عامنا الجاري ٢٠١٠م اجتمع المهندسون من كافة الأطياف الحزبية واتفقوا على ضرورة الخروج بنقابتهم من وضعها المتردي إلى فضاء عملي فاعل ثم تمت الانتخابات وتم انتخابي نقيباً للمهندسين اليمنيين صنعاء وعشر محافظات قريبة من صنعاء وحالياً الوضع غير السابق تماماً، إذ أجمع المهندسون على نسيان أحزابهم والعمل معاً للارتقاء بالعمل الهندسي وحماية المهندس وحقوقه وكذلك المهنة الهندسية، تم بعد التشكيل الجديد للنقابة تم صياغة برنامج عملي ونحن نعمل على ترجمته واقعياً بالتعاون مع الجميع وحسب الأولوية.

تنظيم المهنة

●ماذا أعطيتم الأولوية في البرنامج؟

- تنظيم مزاولة المهنة الهندسية وحمايتها والارتقاء بها هو أولى أولوياتنا ونحن نعمل حالياً بالاتفاق مع وزارة الأشغال العامة والطرق الجهة الحكومية المسؤولة والمشرفة على نقابة المهندسين على استصدار تشريع يسمى قانون مزاولة المهنة الهندسية يعطي النقابة الحق في الرقابة على القطاع الهندسي عموماً "المقاولات، المكاتب والشركات الاستشارية ، المهندس" وكذلك تصنيف المقاولين إلى فئات والمكاتب والشركات الاستشارية وشروط الانتماء إلى النقابة وحماية حقوق المهندس ومهنته والارتقاء بهم من خلال التدريب وإعادة التأهيل المستمر وغير ذلك كثير.

●على أي أساس سيتم تصنيف المقاولين وهل باعتقادكم سيحظى هذا التوجه بالقبول..؟.

- مطلع العام القادم ٢٠١١ بإذن الله قانون تنظيم مزاولة المهنة سيكون قد خرج إلى النور والعمل به وسيقوم فريق متخصص من النقابة بدراسات وبحوث ميدانية على قطاع المقاولات وبموجبها سيتم تصنيف المقاولين وشركات المقاولات والمكاتب الاستشارية الهندسية إلى فئات (١-٢-٣-٤) وتوزيع الأعمال والمشاريع وفق التصنيف بعد ذلك ستقوم النقابة بالإشراف والمتابعة على آلية ومستوى التنفيذ وإيقاف المقاولين والشركات التي خالفت الشروط أو تعثرت وإصدار قائمة سوداء بهم وإحالتهم إلى التحقيق والجهات المختصة والقضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم وحرمانهم من استلام أية مشاريع أخرى إلا بعد التأكد من إعادة تأهيلهم واستعدادهم التام للانخراط في قطاع المقاولات، وينطبق ذلك على الشركات والمكاتب الاستشارية والمهندسين وهذا بدوره سيعمل على إصلاح وتنظيم العمل الهندسي وجودته وعدالة توزيع المشاريع وتقليل الأخطاء الهندسية والأهم من هذا الدفع بعجلة التنمية الشاملة.

منظومة واحدة

●قبل إجراء انتخابات النقابة تم الإعلان عن إنشاء كيانين هندسيين: جمعية المعماريين اليمنيين ، واتحاد المكاتب الاستشارية الهندسية اليمنية، هذا يعني تشتيتاً لجهود النقابة؟.

- بالعكس هذا تدعيم لجهود النقابة إذ من خلال فهم العلاقة بين جمعية المعماريين واتحاد المكاتب الهندسية والنقابة التي تعد الإطار الشامل الذي يضم الجمعية والاتحاد بحسب منظومة اتحاد المهندسين العرب، لهذا فهما يعملان تحت رقابة وإشراف النقابة وفي ظل شراكة وتعاون فعال.

●أثناء انعقاد المؤتمر الأول لجمعية المعماريين اليمنيين أعلن وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الإسكان أن وزارته ستقدم دعماً كاملاً للجمعية للإسهام في حل المشاكل القائمة في قطاع الإسكان، ما مدى اطلاعكم على ذلك؟.

- دعم أية جهة تقع ضمن منظومة النقابة سواءً كانت جمعية المعماريين أو اتحاد المكاتب الهندسية يمثل رافداً كبيراً للنقابة والجهة المدعومة وجمعية المعماريين لها مهام واختصاصات وعلاقتها كبيرة بمجال الإسكان ومن هنا تتجلى أهمية الدعم، لكن لن يكون هذا الدعم أو غيره إلا من خلال النقابة وتحت إشرافها ومتابعتها المباشرة والزملاء في الجمعية يتفهمون ذلك تماماً.

تقديم النصيحة

●تأهيل وتدريب مخرجات طلاب كليات الهندسة لسوق العمل أضحى يشكل هاجساً كبيراً هل سيكون للنقابة دور في هذا المجال؟.

- جميع نقابات المهندسين في العالم تتدخل على سبيل النصح والتوجيه في التعليم الهندسي ونحن كذلك فنقيب المهندسين هو عميد كلية الهندسة بجامعة صنعاء ونؤكد بالقول أن النقابة أكثر ارتباطاً بسوق العمل واحتياجاته ولذا تقوم بتقديم النصح للكلية في اختيار التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وكذلك المقررات التي يجب أن تدرس والمعارف والمهارات التي يجب أن يكتسبها طالب الهندسة المتخرج كما أن النقابة تعمل من خلال دائرة متخصصة على استقطاب المتخرجين وتدريبهم للانخراط بسوق العمل تدريباً عملياً كل وفق تخصصه بالتعاون مع جهات حكومية وخاصة لإكسابهم مهارات هندسية حديثة ولا نخفيكم القول بأن هذه الجهات رحبت كثيراً بهذه الفكرة وأكدت التزامها بتقديم الدعم الشامل وكل ما يلزم لعمليات التدريب المستمرة والعمل في هذا المجال جار، أيضاً هذا التوجه يشمل المهندسين والمهندسات والمقاولين والمكاتب الهندسية.

●أيضاً في مجال التعليم الهندسي، يبذل طلاب كليات الهندسة جهوداً كبيرة لإنجاز مشاريع تخرج، أين تذهب هذه المشاريع وهل يتم الاستفادة منها؟.

- بالنسبة لمشاريع تخرج البكالوريوس تكون في الغالب مجرد بحوث تحتاج إلى تطوير ونحن نقدم التوجيه والنصح الدائم للطلاب في هذا المجال وكذلك الدعم اللازم للمشاريع ونمنح كل طالب الحق في ملكية مشروعه الخاصة بعد التخرج وتطويره وعرضه على شركات المقاولات وبصيغة أوضح في سوق العمل وندعمهم لقبول مشاريعهم.

أما مشاريع الماجستير فتكون صالحة للاستفادة منها مباشرة ويتم تسويقها لسوق العمل والكثير منها يحظى بالقبول والتعاقد مع أصحابها لأخذها منهم مقابل الدفع لهم للبدء في التنفيذ، لكن في الحقيقة ما زلنا في اليمن نعاني كثيراً من تدني الاهتمام بثقافة البحث العلمي عموماً.

عقدة الأجنبي

●ما سبب الثقة بالكادر والخبرات الأجنبية سواء في المجال الهندسي أو غيره على حساب الكادر والخبرات اليمنية؟.

- للأسف لدينا عقدة مغروسة ومتأصلة اسمها الأجنبي وهذا ليس في محله، ففي كثير من الحالات يكون المهندس اليمني أكثر خبرة ومعرفة ومهارة من الأجنبي ولدينا كثير من المهندسين اليمنيين تمت دعوتهم من دول عربية وأجنبية لتنفيذ مشاريع والاستفادة من خبراتهم ويتم التعامل معهم بقدر كبير من الأفضلية على مهندسي بلدهم.

وللأمانة لدينا في اليمن عدد من المكاتب الاستشارية والهندسية والشركات الأجنبية تأخذ أعمالاً استشارية ومقاولات من الحكومة والقطاع الخاص بمبالغ باهظة ولا تنفذ شيئاً إنما تقوم بالتعاقد مع كلية الهندسة بجامعة صنعاء أو مكاتب يمنية لتنفيذ تلك المشاريع مقابل نسبة لا تتعدى ١٠٪ في كثير من الحالات استغلالاً لوضع وحالة اليمني وهناك الكثير من الحالات التي لانود ذكرها منعاً للإحراج لكن إذا لزم الأمر لن نتوانى عن ذكرها ونحن نعمل بالنقابة على دراسة هذه الإشكالية مع الجهات المعنية لإيجاد الحلول المناسبة وكذلك مع المهندس والأطراف اليمنية الهندسية والكوادر المتخرجة والطلاب والتغلب على هذه الإشكالية لن يتم إذا لم يكن المهندس اليمني على قناعة تامة بأنه الأفضل والأقدر وهذا الثقة تمثل أول الحلول تليه الجهات المعنية والتي شرع بعضها بتفهم الأمر وهكذا أصبح الأمر يحتاج وقتاً لا غير.

بجلاء الاستعمار حقق شعبنا أعظم أهداف الثورة اليمنية المباركة ليعبد الطريق نحو المستقبل الأفضل